تحديات الاستثمار والتنمية في إفريقيا

د. إعتدال الأمين محمد أحمد-أ. مساعد-كلية العلوم السياسية-جامعة الزعيم الأزهري

مستخلص:

تنبع أهمية الدراسة من الدور المتعاظم للاستثمارات في الاقتصاد العالمي ، كما أن تجارب عالمية، وعلى رأسها تجارب شرق آسيا تؤكد الدور الكبير للاستثمارات الأجنبية في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية؛ فالقارة الإفريقية وما تزخر به من موارد جعلها تحت أنظار المستثمرين؛ فحظيت بقدر من تلك الاستثمارات إلا أن الواقع الإفريقي أبرز تحديات كثيرة جعلت من الصعوبة بمكان تحقيق الفائدة القصوى من هذه الاستثمارات .

تهدف الدراسة إلى الوصف الكمي والنوعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى إفريقيا، كما تهدف إلى تحليل التحديات المختلفة التي تواجهها، وأخيراً تهدف إلى وضع رؤية استراتيجية لتعزيز دور الاستثمارات في دعم التنمية الاقتصادية في إفريقيا. وتفترض الدراسة محدودية دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم التنمية؛ وذلك نتيجة لوجود مجموعة من التحديات التي تواجهها.

اتبعت الدراسة مجموعة من المناهج؛ إذ استخدمت المنهج التاريخي في توثيق مختلف أدبيات التنمية والاستثمار، كما استخدمت المنهج الإحصائي في رصد حجم التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى إفريقيا، كما اتبعت المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل التحديات المختلفة التي تواجه تلك الاستثمارات وتحد من دورها في دعم عمليات التنمية الاقتصادية. وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج من أهمها أن دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية محدود؛ وذلك لوجود مجموعة من التحديات التي تواجهها. عليه وضعت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة مواجهة التحديات المختلفة التي تواجه تلك الاستثمارات في الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية.

Abstract

The importance of the study stems from the growing role of investments in the global economy, and global experiences, on top of it the experiences of East Asia, confirm the great role of foreign investments in supporting the process of economic development. The African continent, and its abundant resources, have placed it under the attention of investors, and has got some of these investments. However, the African reality highlighted many challenges that made it difficult to achieve the maximum benefit from these investments.

The study aims to quantitative and qualitative description of foreign direct investment entering into Africa, as well as to analyze the various challenges it faces and finally aims to develop a strategic vision to enhance the role of investments in supporting eco-

nomic development in Africa. The study assumes an analysis of the limited role of foreign direct investment in supporting development as a result of a set of challenges facing it.

The study followed a set of approaches where it used the historical approach in documenting the various literatures on development and investment. It also used the statistical approach in monitoring the size of investment flows entering Africa. It also followed the analytical descriptive approach in describing and analyzing the various challenges facing these investments and limiting their role in supporting economic development processes. The study came out with a number of results, the most important of which is that the role of foreign direct investment in development is limited, due to the existence of a set of challenges facing it. Accordingly, the study developed a set of recommendations, the most important of which is to confront the various challenges that face these investments in the economic, political and security aspects

المقدمة :

تطرح الأدبيات الاقتصادية علاقة ترابطية بين الاستثمار والتنمية؛ إذ تؤكد تلك الأدبيات أن الاستثمار يمثل الركيزة الأساسية للتنمية؛ وذلك للدور المتعاظم للاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد العالمي، وفي الكثير من التجارب الإنمائية، كما تعد التنمية من إحدى أهم القضايا التي واجهت الشعوب والحكومات بعد انقضاء مدة المد الاستعماري ؛ إذ خرجت دول العالم الثالث، ومن بينها الدول الإفريقية من تلك المرحلة، وهي تعاني الكثير من المشكلات الاقتصادية، وعلى رأسها الفقر، وانعدام التكوين الرأسمالي؛ مما أدى إلى ضرورة الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية من أجل دعم عمليات التنمية الاقتصادية .وبما أن القارة الإفريقية تزخر بالكثير من الموارد - فقد كانت قبلة لتلك الاستثمارات إذ حظيت إفريقيا بقدر كبير جداً منها، و تصدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة قائمة الاستثمارات المتدفقة إلى إفريقيا إلا أن هناك تحديات كثيرة واجهتها؛ مما أثر في دورها في دعم وتعزيز عمليات التنمية الاقتصادية في إفريقيا تأتي هذه الدراسة كمحاولة لتحليل التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في إفريقيا، وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية تتمثل في أن دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم التنمية الاقتصادية في إفريقيا محدود؛ وذلك نتيجة للتحديات المختلفة التي تواجه تلك الاستثمارات؛ حيث تمثل التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وكل ما يرتبط ببيئة الاستثمار - حجر عثرة أمام الدور الذي تقوم به تلك الاستثمارات. وتركز الدراسة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون غيرها من الأنواع الأخرى؛ وذلك لدورها الكبير، ولأهميتها الواضحة للتنمية.

تأتى هذه الدراسة في أربعة محاور أساسية :

- الاستثمار والتنمية (مقاربة مفاهيمية).
- خارطة كمية ووصفية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا.
- التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا.

- تعزيز دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم التنمية في إفريقيا(رؤية استراتيجية).

مفهوم الاستثمار :

مصطلح الاستثمار من المصطلحات الاقتصادية العالمية ؛ وهو يعني أي زيادة، أو إضافة في ثروة المجتمع تأخذ شكلها في إقامة المصانع والمباني والمزارع ، وغيرها مما يرفع الرصيد الاقتصادي للبلد. والاستثمار بصفة عامة من وجهة نظر الباحثين والاقتصاديين هو توظيف النقود لأي أجل في أي أصل أو ملكية أو ممتلكات أو مشاركات محتفظ بها للمحافظة على الأموال في نهاية المدة، أو منافع مادية [١] .

مفهوم الاستثمار الأجنبي :

يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه استثمار الشركات، أو الأفراد في أصول حقيقية، أو أصول مالية خارج وطنهم ، وذلك سعياً وراء فوائد أكبر تتيحها الدول الأخرى؛ إذ أن رأس المال بطبيعته يسعى لإيجاد فرص استثمارية أكبر؛ يفهم من هذا التعريف أن الاستثمار الأجنبي يكون باستخدام رأس المال الأجنبي بواسطة مالكيه؛ وذلك بإنشاء مشروعات داخل دولة أخرى، وأن يتحمل المستثمر كل تبعات استثماره من أرباح وخسائر . كما يعني الاستثمار الأجنبي أيضا أن تقوم الشركات الأجنبية بالدخول مباشرة إلى الأسواق المحلية لدولة أخرى عن طريق المساهمة، أو المشاركة برؤوس أموالها، وفي بعض الأحيان يكون بالتقنيات المتقدمة في مشروعات إنتاجية وخدمية في دولة مضيفة أخرى بدلاً من الاكتفاء بإنتاج سلعتها وتسويقها في بلدها الأصل ، ويعود ذلك للرغبة في البحث عن إيجاد فرص لخفض تكاليف النقل والترحيل[٢] .

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين هما :

١- الاستثمار الأجنبي المباشر. ٢- الاستثمار الأجنبي غير مباشر.

أولاً- الاستثمار الأجنبي المباشر :

تتعدد تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك بتعدد الزوايا التي ينظر بها إليه ؛ فهو يعرف بأنه حركة دولية لرأس المال الخاص على المدى الطويل بحيث يكون المستثمر يراقب مباشرة المؤسسة الأجنبية . وهو كذلك التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة أرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية ' كما يعرف أيضا بأنه حركة لرأس المال تنطوي على مراقبة دائمة[٣].

يأخذ الاستثمار الأجنبي شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده، أو بالمشاركة في إنشائها' كما يأخذ أيضا شكل شراء كلى أو جزئي لمشروع قائم' ويمكن للمؤسسة المنشاة على هذا النحو أن تحوز الشخصية الحقوقية كالوكالات أو الفروع .كذلك ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين ، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار بالمشاركة، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار ' فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[٤].

كذلك عرّفت الوكالات والمؤتمرات المختلفة الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث عرفه مؤتمر

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن الاستثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى، ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة في كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم) وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر . وكذلك عرفته منظمة التجارة العالمية بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتحقق عندما يقوم أحد المستثمرين من بلد ما (أي دولة الأم) بامتلاك موجودات في بلد آخر أي البلد المضيف مع نية إدارة تلك الموجودات في بلد آخر . وفقا لدليل أعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٩ يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار عبر الحدود، ويرتبط بمقيم في اقتصاد ما يتمتع بالسيطرة، أو درجة عالية من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر[٥] .

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في شكلين [٦]:

أولاً - مشروعات ملكيتها مشتركة بين المستثمر المحلى والأجنبي بنسب تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب . وتكمن ميزة هذا النوع من الاستثمار في أن الدولة المضيفة تأخذ في اعتبارها المصالح المفيدة والمهمة لاقتصادها المضيف' ويكون تحقيق هذا الهدف متاحاً أكثر مما كان مملوكاً بالكامل للمستثمر الأجنبي .

ثانيا - مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل، وهنا تتبع السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، وينتج عن هذا النوع التبعية والهيمنة الاقتصادية .

ثالثا - الشركات متعددة الجنسية، وهي تلك الشركات التي تملك مشاريع كثيرة في دول مختلفة في العالم، وتتميز بضخامة أعمالها وأنشطتها .

ثانيا الاستثمار الأجنبي غير المباشر :

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية عن طريق شراء سندات الخاصة باسهم الحصص، أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية، أي هو تملك الأفراد والهيئات والشركات على بعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة، أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري حيث يعدُّ الاستثمار الأجنبي غير المباشر استثماراً قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر[٧].

دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية :

يعد تحقيق التنمية الاقتصادية هو إحدى الأهداف الأساسية في كل مجتمع ' غير أن تحقيق التنمية لا يمكن أن يتم بمعزل عن القيام بالاستثمارات في شتى الميادين[٨].

تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساعده بنَّاءة ليس في تحقيق تنمية اقتصادية فحسب، بل تساعد في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول النامية ؛ فهناك العديد من المشاريع التي قد تكون ذات مردود مالي وربحي غير جيد للمستثمر، ولكنها في الوقت نفسه تحقق قدراً من الفرص المتاحة لتوظيف الكادر القادر على دخول سوق العمل بمختلف الخبرات والتخصصات [٩].

إن خلق فرص عمل جيدة تعد من الأهداف الرئيسة للتنمية ' ونجد أن الاستثمار الأجنبي يسهم بشكل فعَال في خلق هذه الفرص، إضافة إلى زيادة الدخل القومي، وعلى الرغم من

ضآلة حجم فرص العمل التي وفرتها الشركات الأجنبية في الدول النامية مقارنة بالعدد الكلى للأيدي العاملة وما خلقته هذه الشركات من فرص عمل في الدول المتقدمة - إلا أنه مع ذلك لا يمكن إهمال حجم، أو التقليل من شأن المساهمة في الحد من مشاكل البطالة[١٠]، كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الناتج المحلى الإجمالي في البلد المضيف، وتحسين نوعية المنتجات خاصة في حالة المشاريع الاقتصادية المشتركة كشركات فرعية للشركات متعددة الجنسيات مع البلد النامي، أو من خلال إقامة مشروعات جديدة للشركات الأجنبية في البلد المضيف الذي يتميز بمواصفات الجودة العالية ومزايا ووفورات الحجم الكبير ، وهذا يودى إلى تطوير للقطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية العالية ويعدل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد[١١].

بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية ، ويعني ذلك شراء المنتجات المحلية ويجهزها بالمدخلات الوسيطة ، كما يوفر الاستثمار الأجنبي العملات الصعبة من خلال منتجات مشروعات الاستثمار المعدة للتصدير والتي تتميز بقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وينعكس ذلك إيجاباً على الميزان التجاري للبلد المضيف وبالتالي على ميزان المدفوعات. وأيضاً يمكن الاستثمار الأجنبي المباشر من الحصول على التقدم العملي والتكنولوجي والذي يوصف بأنه عاملاً مهماً في العملية الإنتاجية ، ويتم ذلك من خلال تقديم حزمة من النظم وأساليب الإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية خاصة إذا ما اتجهت التكنولوجيا إلى القطاعات التحويلية. كما يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل الخبرات والمهارات الإدارية والتنظيمية، وخبرات المصارف المتطورة في الدول ذات الصلة [١٢].

وفي اتجاه آخر مقابل الاتجاه الذي يؤكد العلاقة الإيجابية الطردية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية؛ فهناك من يري خلاف ذلك؛ إذ أن تأثير تلك الاستثمارات في المستوى المعيشي في العالم تختلف فيه آراء الاقتصاديين ، فمنهم من يري بأن انتقال رأس المال بحرية في أرجاء العالم يفيد فقط الرأسمالية العالمية والوطنية المرتبطة بها، وبعض المهن دون غيرهم من الفئات، وأن الهدف من جذب الاستثمار الأجنبي بين الدول هو نوع من (السباق إلى القاع)، بينما يرى الآخرون أنه (سباق نحو القمة) حيث أن المنافسة من أجل الاستثمار الأجنبي تؤدي في كل من دول الشمال والجنوب إلى الارتقاء الاقتصادي . كما يرى فريق ثالث أن الاستثمار الأجنبي ينمي ويرتقي بمناطق جغرافية معينة ، وذلك على حساب آخري في العالم ، أما الرأي الأكثر شيوعاً فيتمثل في محدودية الدور الذي تعلبه الشركات متعددة الجنسية والاستثمار الأجنبي في التأثير على مستوى المعيشة وتحقيق التنمية [١٣].

دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العالمي :

تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدور مهم في الاقتصاد العالمي بصرف النظر عن حالات التزايد، أو التراجع عبر السنوات المختلفة ، ويؤكد ذلك تزايد الأهمية النسبية لهذه التدفقات للناتج المحلى الإجمالي، والتكوين الرأسمالي الثابت والصادرات من السلع والخدمات على المستوى العالمي . تضاف إلى ذاك الأهمية المتزايدة لفروع الشركات دولية النشاط على المستوى العالمي؛ حيث تشكل منتجاتها نحو ١٠,٧٪ من قيمة الناتج المحلى الإجمالي والعالمي عام ٢٠٠٢ ، كما شكلت صادرتها نحو ثلث الصادرات العالمية من السلع والخدمات في العام نفسه [١٤].

وبالإضافة إلى ذالك الدور المتزايد في الاقتصاد العالمي فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها أهمية كبيرة في التجارب الإنمائية المتسارعة تاريخيا، وحاليا حيث أن التجارب (النمور الآسيوية في شرق آسيا في مطلع الستينات) تؤكد هذا الدور في كل من كوريا الجنوبية ، سنغافورة، وتايوان، وهونغ كونغ . كما أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الصين في الوقت الحاضر يرتبط بشكل كبير بتزايد نصيب الصين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،إذ أصبحت هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الجاذبية لاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تؤدي بدورها إلى مزيد من الارتفاع في معدل النمو الاقتصادي مكونة حلقة دائرية إيجابية تناقض تماما مع الدائرة المفرغة للفقر والتي تمثل أساس التخلف [١٥].

هكذا يمكن القول إن الزيادة في دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي، ودورها في رفع معدلات النمو الاقتصادي، ونجاح برامج التنمية - أصبح واقعا ملموسا خاصة في الدول النامية ؛ نظراً لضخامة حجم التدفقات الداخلة ، ولما تعمله من نقل للتكنولوجيا و تطوير للإدارة بما فيها عمليات التسويق والقدرة على النفاذ لأسواق نظراً لما توليه الشركات دولية النشاط من أهمية لاعتبارات الجودة، ونقل للعلامات التجارية ، والمعرفة ، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية [١٦].

جدول رقم (١) يوضح حجم التدفقات الأجنبية المباشرة إلى العالم عبر السنوات (١٦٦٩-٢٠٠٣) بالمليار دولار.

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
حجم التدفقات	٢٥٤,٣	٤٨١,٩	٦٨٦,٠	١٠٩٧,١	١٣٩٣	٨٢٣,٨	٦٥١,٢	٥٥٩,٦

المصدر UNCTAD, word investment report ٢٠٠٣-٢٠٠٤

من الجدول أعلاه يتضح أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة شهدت زيادة ملحوظة طوال السنوات العشرة الأخيرة من الألفية الثانية وحققت معدلات نمو قياسية في السنوات المشار إليها ؛ إذ بلغ معدل النمو السنوي أكثر من ٤٠٪، وبلغت ذروتها عام ١٩٩٩ بمعدل زيادة تجاوز ٧٥,٣، ثم هبط إلى ٢٩,١ عام ٢٠٠٠ . هذا التزايد أدي إلى تزايد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي في الناتج المحلى الإجمالي العالمي نحو٥ ٪ ، ثم قفزت إلى٢٪ خلال السنوات (١٩٩٦-٢٠٠٢) على التوالي، وأدت كذلك على مستوى تكوين رأس المال الثابت إلى زيادة ٤,٣٪ إلى ١٠٪ خلال السنوات نفسها، كما ذادت أهميتها بالنسبة للتجارة الدولية (الصادرات في السلع والخدمات) من ٤,٩٪ إلى ٨,٣٪ خلال السنوات (١٩٩٦-٢٠٠٢). تكشف تلك الحقائق والأرقام الأهمية الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العالمي بصرف النظر عمَّا حدث من تراجع في قيمة التدفقات الداخلة في الثلاث سنوات الأولى للألفية الثانية [١٧].

كذلك تتأكد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لأداء الاقتصاد العالمي من خلال الجدول التالي :

جـدول رقـم (٢) يوضـح تدفقـات الأجنبيـة المبـاشرة إلى العـالم في الأعـوام مـن (٢٠٠٥-٢٠١٥) بالترليـون دولار.

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
حجـم التدفقـات	غـير متوفـر	غـير متو فـر	غـير متوفـر	١,٧	١,٠٠	١,٢٤	١,٣٠	١,٤٠	١,٤٧	١,٢٣	١,٧٦

المصدر : تقارير الاستثمار العالمي لأعوام من (٢٠٠٦-٢٠١٦) على التوالي

يشـير الجـدول إلى الاسـتمرار المتزايـد في أهميـة الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة بالرغـم مـن التأرجـح في حجمهـا والـذي نتـج عـن أسـباب متعـددة، مثـلا انخفـاض ٢٠٠٨-٢٠٠٩ حتـى بدايـة ٢٠١٠ كان ناتـج لتفاقـم حـدة الأزمـة الماليـة العالميـة، ومـا ترتـب عليهـا مـن تجمـد مصـادر السـيولة وضعـف أداء السـوق، ثـم بـدا حجـم التدفقـات في التحسـن مـع اسـتمرار التأرجـح في فـترات مـن ٢٠١١ إلى ٢٠١٥ حيـث بـدا الاقتصـاد العالمـي في التعـافي مـن الأزمـة الماليـة[١٨] .

حاجة الدول الأفريقية إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

تنتسـب معظـم الـدول الأفريقيـة إلى مجمـوع الـدول ذات الدخـل المنخفـض عـلى مسـتوى العـالم وفقـا لتصنيـف البنـك الـدولي يرتبـط بهـذه السـمة انخفـاض معـدل النمـو الاقتصـادي كسـبب رئيـس لتـدنى مسـتويات المعيشـة في معظـم الـدول الأفريقيـة، وكـما تشـير النظريـة الاقتصاديـة يرتبـط هـذا الانخفـاض الشـديد في معـدلات النمـو بعـدة عوامـل أهمهـا: انخفـاض معـدلات الاسـتثمار، وانخفاض التكويـن الرأسـمالي، وانخفـاض المسـتوى التكنولوجـي المسـتخدم في العمليـات الإنتاجيـة ، ومـن ثـم تـدنى إنتاجيـة عنـاصر الإنتـاج وخاصـة إنتاجيـة العمـل . باختصـار تفتقـر دول القـارة إلى أهـم مقومـات النمـو الاقتصـادي وهـو التكويـن الرأسـمالي المـادي، والبـشرى بمـا يعكـس إحـدى حلقـات الفقـر المفرغـة التـي تمثـل المعضلـة الأساسـية أمـام عمليـة التنميـة الاقتصاديـة [١٩].

تؤكـد تلـك المـؤشرات حاجـة الـدول الأفريقيـة إلى الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة، فضـلا عـن حاجتهـا إلى تحسـين المسـتوى التكنولوجـي، والارتفـاع في الإنتاجيـة خاصـة عنـصر العمـل؛ وذلـك حتـى يمكـن دعـم عمليـة النمـو سـواء كان في الـدول التـي حققـت معـدل تكويـن رأسـمالي عـالي، أو منخفـض بمـا يرفـع معـدل النمـو الاقتصـادي؛ وذلـك مـن خـلال الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة مـن أجـل سـد فجوة المـوارد والارتقـاء بالمسـتوى التكنولوجـي، ومـن ثـم مسـتوى الإنتاجيـة، ومعـدل النمـو الاقتصـادي؛ بمعنـي آخـر فـإن تواضـع نتائـج جهـود التنميـة في الكثـير مـن الـدول الأفريقيـة تؤكـد حاجتهـا إلى قـدر كبـير مـن الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة سـواء لسـد فجـوة المـوارد، أو لرفـع معـدل التكويـن الرأسـمالي، أو لرفـع مسـتوى الإنتاجيـة مـن خـلال مـا يصاحـب هـذا الاسـتثمارات مـن تكنولوجيـا مرتفعـة تدفـع بمسـتوى الإنتاجيـة والنمـو الاقتصـادي إلى مسـتويات أعـلى [٢٠].

خارطة كمية ونوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى أفريقيا:

عـلى الرغـم مـن حاجـة الـدول الأفريقيـة إلى الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة - إلا أن نصيـب دول القـارة منهـا لا يتناسـب مطلقـا مـع احتياجاتهـا، ولا مـع عـدد السـكان بهـا، ولا مـع مـا يتوافـر بهـا مـن المـوارد الطبيعيـة والبشريـة التـي يمكـن اسـتغلالها في إقامـة أكـبر عـدد مـن المشروعـات تحتاجهـا

التنمية في مختلف المجالات، والأنشطة. ويكفي الإشارة في هذا المجال إلى أن نصيب دول القارة لم تتعدَ نسبة ٢,٨٪ من مجمل التدفقات الأجنبية المباشرة طوال عقدين من الزمن في المتوسط سنويا، ولم تتجاوز ٩٪ من مجمل نصيب الدول النامية خلال المدة نفسها [٢١]. الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٣) يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر الداخلة إلى إفريقيا خلال المدة (١٩٩٩-٢٠٠٣) بالمليار دولار.

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
حجم التدفقات	٤,٦	١٠,٧	٨,٩	١٢,٢	٨,٥	١٨,٨	١١	١١,٨

المصدر : تقارير الاستثمار العالمي لأعوام (١٩٩٧-٢٠٠٤)

رغم تواضع نصيب القارة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الجدول أعلاه - إلا أنها شكلت أهم مصادر تمويل احتياجات التنمية في القارة، ومثلت نحو ٤٦٪من مجموع التمويل الأجنبي الصافي عام ٢٠٠٢ ، كما أن متوسط التدفقات الداخلة خلال المدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢ كانت أعلى من تدفقات صافي الموارد الرسمية، وكذلك استثمارات الأوراق المالية، والقروض المصرفية مجتمعة، وتؤكد هذا المؤشرات صعوبة الاعتماد على المساعدات الرسمية التي تقدم لدول القارة، كما أن الأسواق المالية بها لم تنضج بشكل كاف بعد حتى تجذب قدراً مناسبا من استثمارات المحفظة المالية [٢٢].

ويستمر تواضع نصيب القارة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالرغم من زيادة حجمها - إلا أنها ما زالت متواضعة مقارنة مع حاجة القارة لها . الجدول التالي يوضح حجم التدفقات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى القارة الأفريقية خلال الأعوام (٢٠٠٤-٢٠١٥) بالمليار دولار.

العام	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
حجم الاستثمارات	٢,٨	١٨	٣٨,٥	٦٣	٧٢	٥٩	٥٥	٤٨	٥٦	٥٧	٥٤	٧١,٣

المصدر تقارير الاستثمار العالمي لأعوام من (٢٠٠٤ إلى ٢٠١٦)

من الجدول أعلاه يتضح التزايد في حجم التدفقات الأجنبية المباشرة حيث بلغت ١٨ مليار عام ٢٠٠٥ و٣٨,٥ عام ٢٠٠٦ و٦٣ مليار عام ٢٠٠٧، ولعل ذلك يرجع لتحسن مناخ الاستثمار والإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها القارة، وتبسيط إجراءات الشركات الاستثمارية بأحجامها المختلفة ، ولكن بالرغم من ذلك فإن هذه الزيادة لا تتجاوز ٣٪ من جملة الاستثمارات الأجنبية، كما سجلت تدفقات الاستثمارات نحو إفريقيا رقماً قياسياً عام ٢٠٠٨ عندما تجاوز ٧٠ مليار دولار؛ إذ وفرت نحو ٢٣٩ ألف فرصة عمل، ولكن ظلت تتراجع بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، إلا أنها استعادت عافيتها عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ باستثمارات أجنبية قدرت بنحو ٥٤ و٧١,٣مليار دولار على التوالي [٢٣].

تشير الجداول السابقة الذكر (٣-٤) إلى تواضع نصيب القارة الأفريقية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وبالتالي فإن حاجة الدول الأفريقية للمزيد من الاستثمارات تظل قائمة، ولا تستند فقط لفجوة الموارد وطبيعة القدرات الادخارية المحلية، ولكن تتأكد حاجة الدول الأفريقية لهذا النوع من التدفقات للمزايا العديدة التي تنطوي عليها الاستثمارات التي تقوم بها الشركات

دولية النشاط في شتى المجالات، سواء التي تتجه إلى استغلال الموارد الطبيعة، أو تتجه للصناعات التحويلية التقليدية، أو الصناعات عالية التقنية؛ لذلك فإن الدول الأفريقية مطالبة ليس فقط بزيادة نصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل يجب عليها أن تسعى لجذب نوعيات أخرى من الشركات الدولية والاستثمارات التي تهتم بالأسواق، أو تساعد في تطوير الصناعات التحويلية، وغيرها من مجالات الاستثمار التي تحتاجها دول القارة إذ أن معظم ما يرد إلى دول القارة حاليا من استثمارات لا يخدم احتياجات التنمية بشكل أساسي؛ حيث يتمثل معظم هذه الاستثمارات في الموارد الطبيعية للقارة (الماس – الذهب – البترول) [٢٤].

الملاحظ عموما أن التحسن في أداء القارة من حيث جاذبيتها لاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يزال محدودا؛ نظرا لارتباطه أولاً بنوعية معينة من الاستثمارات التي تتوجه لاستغلال الموارد الطبيعة خاص البترول في الآونة الأخيرة بالرغم من دخول قطاعات أخرى مثل الخدمات، وخاصة الاتصالات، إضافة إلى الكهرباء، وتكنولوجيا المعلومات .

ثانياً : لما حدث من تحسن في مناخ الاستثمارات وعمليات الخصخصة، وهي عوامل ساكنة وغير دينامكية، بمعني أنها قد تجذب قدراً من الاستثمارات لمدة محدودة نتيجة لتحسن في مناخ الاستثمار وما يجرى من إصلاحات، وتحولات هيكلية وبالتالي فالسبب الأساسي لضعف الأداء من حيث تدفقات الاستثمارات المباشرة لا يزال يكمن في ضعف النمو الاقتصادي، وتخلف كثير من الصناعات التحويلية الأساسية والتي لا تزال الحاجة ملحة لها لإحداث التنمية المنشودة [٢٥].

وكذلك من الأسباب التي تكمن خلف حصة إفريقيا من تدفقات الاستثمار - هو ما يتمثل في النهج الذي اعتمدته إفريقيا في تشجيع الاستثمار الأجنبي، وهو نهج يركز علي حوافز سخية أكثر مما يركز علي تهيئة بيئة محلية مفضية إلى تشجيع نشاط تنظيم المشاريع، والأعمال التجارية . وقد دلت تجربة العقود الماضية على أن أنجع وسيلة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي تتمثل في وجود قطاع خاص محلي ديناميكي، ومتنامٍ، وبيئة سياسات جاذبة للمحلي والأجنبي على السواء؛ ولذلك فإن البلدان الأفريقية بحاجة إلى أعادة التفكير في استراتيجياتها الرامية إلى تشجيع الاستثمار من أجل ضمان أن تعود هذه الإستراتيجية بأقصى قدر من الفوائد [٢٦].

التركيز الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا :

تتركز معظم الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى إفريقيا في عدد قليل من الدول، ولا سيما الاقتصادات الكبيرة والغنية بالموارد مما يشكل توزيعاً غير متكافئ لتلك التدفقات ، وتوضح هذه الحقيقة الأسباب التي حالت دون استخدام البلدان الأفريقية للاستثمار الأجنبي المباشر استخداماً فعالاً لدعم التنمية، رغم ما شهدته هذه البلدان من اتجاهات نمو قوية للغاية، وهذا ما تدل عليه حقيقة أن الاستثمار المباشر لم ينشئ سوى القليل من الروابط في الاقتصادات الأفريقية، ولم يؤدِ إلى قدر كبير من عمليات نقل التكنولوجيا، كما كان متوقعاً[٢٧] .

تدل الأرقام على مدار السنوات المختلفة على ذلك التركيز الجغرافي المألوف على سبيل المثال في عام ٢٠١١ استأثرت ثلاث دول بما قيمته ٤١٪ من جملة التدفقات الواردة إلى أفريقيا، وهي الجزائر، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا. كما تتفاوت وتتأرجح نسبة التدفقات الداخلة إلى أطراف إفريقيا الأخرى، بينما شهدت شمال إفريقيا انخفاضاً في حجم الاستثمارات الداخلة في عام ٢٠١٢

بنسبة ٣٥٪ نتيجة لبعض التحولات الجذرية في المنطقة، واستأثرت بهذه النسب دول معينة مثل المغرب، والجزائر، ومصر[٢٨].

كما يشير تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣ أن تدفقات الاستثمار المتجهة إلى غرب إفريقيا شهدت انخفاضاً بنسبة ٥٪ ، وكانت تتجه إلى بلدان منتجة للنفط ؛ وذلك عام ٢٠١٢ ، كما شهد وسط إفريقيا أيضاً ارتفاعاً للتدفقات الداخلة بلغت ١٠ مليار دولار ، وظلت الموارد الطبيعية تجذب شركات التعدين غير الوطنية، أما تدفقات الاستثمار الداخلة إلى إفريقيا الجنوبية - فقد انخفضت انخفاضاً حاداً من ٨,٧ مليار دولار في العام ٢٠١١ إلى ٤,٥ مليار دولار عام ٢٠١٢ (١٧).

تتأكد أيضاً حقيقة أن الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا شديدة التركيز جغرافياً من خلال الأرقام الواردة في المصادر المختلفة، إذ أن خمسة بلدان فقط استولت -أساساً- على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى إفريقيا عام ٢٠١٦، وان مجمل بلدان وسط إفريقيا لم تتلقَ من الاستثمار في عام ٢٠١٦ سوى ٥,١ مليار دولار ومجمل دول شرق إفريقيا ٧,٦ مليار دولار، ودول الغرب الأفريقي تحصلت على ١١,٤ في حين أن ما لا يقل عن نصف التدفقات الداخلة في العام نفسه توجهت إلى بلدين هما أنغولا، و مصر[٢٩].

اجتذبت الأولى (أنغولا) بفضل قطاع النفط فيها ما يقارب ١٤,٤ مليار دولار بانخفاض ١١٪ مقارنة بعام ٢٠١٥، واستفادت مصر من تدفق ٨,١ مليار دولار بزيادة ١٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٥، ويرجع ذلك بصفة أساسية لاكتشاف الغاز في حقل الزهر من قبل شركات أجنبية وكذلك التحسن الكبير في الإطار القانوني للمستثمرين، ثم تأتي نيجيريا في التصنيف بعدها بـ ٤,٤ مليار دولار بارتفاع عن العام السابق، وهو مبلغ مخيب للآمال في بلد عدد سكانه كبير جداً ، إضافة إلى أنه لا يتناسب مع انضمام نيجيريا إلى مرتبة الاقتصادات المتقدمة في القارة . ولم تجذب جنوب إفريقيا باعتبارها المركز الاقتصادي الأول في القارة سوى ٢,٣ مليار دولار . أما بقية البلدان الأفريقية جنوب صحراء فإن انخفاض أسعار المواد الخام قلل من اهتمام المستثمرين بالمنطقة؛ فانخفضت التدفقات فيها بنسبة ٧٪ من عام ٢٠١٥ إلى ٥,١١مليار دولار عام ٢٠١٦، أما في عام ٢٠١٧ فقد حلت المغرب قي المرتبة الأولى كأفضل اقتصاد جاذب لاستثمار في إفريقيا ، واحتلت مصر المرتبة الثانية في قائمة الاقتصادات الأكثر جاذبية؛ وذلك حسب مؤشر الاستثمار الصادر عن شركة كوانتوم جلوبال، وجاءت الجزائر في المرتبة الثالثة، وبتسوانا في المرتبة الرابعة، واحتلت كوت ديفوار المرتبة الخامسة، هذا المؤشر يؤكد أيضا التركيز الجغرافي الكبير لاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى إفريقيا في دول معينة[٣٠].

التركيز القطاعي للاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى أفريقيا:

في جانب آخر تتسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى إفريقيا بالتركيز القطاعي إذ تستهدف تلك الاستثمارات القطاعات الاستخراجية (النفط – التعدين) إلا أن هذا لا ينفي وجود بعض الاستثمارات البسيطة في مجالي الخدمات والصناعات التحويلية، بالإضافة إلى قطاع الاتصالات الذي ظهر في السنوات الأخيرة، وبالطريقة نفسها، وبذات الشاكلة تستأثر دول معينة بهذه الاستثمارات غير التقليدية؛ حيث تعدُّ جنوب إفريقيا ومصر ونيجيريا أكثر الدول جذبا للاستثمارات الأجنبية في مجالات الاتصالات، والصناعات الغذائية [٣١].

تحديات الاستثمار والتنمية في إفريقيا:

تواجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة وعملية التنمية في إفريقيا مجموعة من التحديات يمكن إجمالها في الآتي [٣٢]:

أولاً- تحدى البنية التحتية استقلت الدول الأفريقية دون وجود بنية تحتية يعتد بها، إذ اقتصر اهتمام الدول الاستعمارية على إنشاء البنية التحتية التي تضمن وصول المواد الخام من أماكن إنتاجها في المستعمرات إلى موانئ الدول الاستعمارية .ثم أعقب الاستقلال طفرة في مشروعات البنية التحتية في الستينات والسبعينات، غير أن ما تم من مشروعات تدهور لاحقا بفعل سوء الإدارة، وإهمال الصيانة نظراً لغياب فكرة استدامة المشروعات . ويمكن القول إن البنية التحتية في إفريقيا تعانى من مشكلات هيكلية يمكن إجمالها فيما يلي [٣٢] .

على صعيد النقل البرى تكمن مشكلة تدهور وسائل النقل البري في تردي حالة الطرق البرية ومحدودية مركبات ومعدات النقل، كما أن الطرق البرية الصالحة للاستعمال في كل الظروف الجوية في إفريقيا محدودة ومنخفضة الكفاءة نحو ٦٠٪ من سكان المناطق الريفية لا يملكون طرق صالحة للاستخدام طول العام، الأمر الذي جعل من تكلفة النقل البرى في إفريقيا واحداً من بين الأعلى على مستوى العالم . وبحسب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، فإن ٣٠٪ من الطرق الأفريقية غير معبدة ، كما أن ٥٠٪ منها في حالة سيئة . هذا الواقع شكل حالة خانقة للموانئ، وهو ما دفع لجنة الأمم المتحدة إلى القول إن إنتاجية الموانئ الأفريقية لا تمثل سوى ٣٠٪ من إنتاجية الموانئ على مستوى العالم .[٣٣]

كما تعد السكك الحديدية أسوأ حالاً ؛ فهي قصيرة في طولها وسعتها على الوفاء باحتياجات الدول الأفريقية علاوة على عزلة بعضها عن البعض الآخر حيث يربط معظمها الدول الأفريقية بموانئ التصدير، ويرجع ذلك إلى أن شبكات النقل والمواصلات كان يتم إنشاؤها بما يخدم عمليات الاستغلال الاقتصادي للمستعمر، علاوة على أن ١٠ دول في القارة لا يوجد بها سكك حديدية مثل ليبيا وتشاد وجامبيا والنيجر والصومال [٣٤].

أما على الصعيد الجوى فتكمن مشكلات النقل الجوى بين الدول الأفريقية في سيطرة الشركات غير الأفريقية على الرحلات الدولية' على الرغم من وجود خطوط طيران وطنية، فإنها لا تقوى على منافسة خطوط الطيران الدولية حيث تختص الخطوط الوطنية لنقل الركاب فقط، أما النقل الجوى للسلع والبضائع فلا يزال ضعيفا لافتقار معظم المطارات الأفريقية للتجهيزات اللازمة [٣٥] .

أما علي صعيد النقل البحري فلا تزال الدول الاستعمارية السابقة تسيطر على خطوط الملاحة والنقل البحري في سواحل القارة في ظل ما تتصف به خطوط الشحن الأفريقية من ضعف ومحدودية في المعدات والتجهيزات اللازمة للتعامل مع السفن العملاقة، الأمر الذي يزيد الحاجة للشركات الأجنبية على حساب التعامل البيني حيث أن أكثر من ٩٠٪ من التجارة الملاحية البحرية يتم عبر الأساطيل الأجنبية [٣٦]

أما على صعيد الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - حسب دراسات البنك الدولي- فتشمل التحديات تحسين القدرة على الوصول إلى السكان الذين لا يتمتعون بخدمات الاتصالات ، وتطوير

تلك الخدمات كي تكون أسرع وأرخص للاستفادة منها [٣٧] .

وتبين الدراسات أن زيادة القدرة على الاتصال بنسبة ٢٠٪ تزيد من الفرصة بأكثر من ٤ أضعاف، وعلى الرغم من ارتفاع معدلات استخدام الاتصالات الهاتفية ، فإن نصيب قارة إفريقيا من شبكات الاتصالات الأرضية ظل متدنيا، علاوة على احتكار دول الشمال الأفريقي كنيجيريا وجنوب إفريقيا للنصيب الأكبر من تلك الشبكات [٣٨] . الأمر الذي يحد من إمكانية الاستثمار والتنمية في القارة خصوصا إذا ما أُخذ في الحسبان ضعف نوعية شبكات الاتصال المستخدمة، وضيق نطاقها وبدائيتها النسبية، علاوة على اعتماد الكثير منها على الخبرات الأجنبية. وفي المقابل فإن معدلات نمو استخدام الهواتف المتنقلة في إفريقيا اعتبرت هي الأسرع والأكبر في العالم خلال النصف الثاني من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، مما دفع البعض للتعويل عليها لتحقيق الاستثمار والتنمية في إفريقيا [٣٩]، من ناحية أخرى يوضح تقرير صادر من مجموعة Audit International KPMC إن دول الجزائر والمغرب وجنوب إفريقيا ومصر - تحظى ببنية تحتية تصل قيمتها أربعمائة مليار دولار، تشكل مجمل البنى التحتية المتوفرة في القارة من طرق وجسور وموانٍ ومطارات وسدود، ومن الفوارق الأخرى - حسب التقرير- أن ٧٥٪ من البنى التحتية المتوفرة في مجمل القارة تتركز في عشرة بلدان ، أما الدول الأخرى فتتقاسم الباقي.

ثانيا- **تحدى الإصلاح الاقتصادي :** يكمن تحدى الإصلاح الاقتصادي في مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصادية بغرض تحسين الأداء الاقتصادي ، ويعتمد نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي على مدى قدرة وكفاءة الجهات السياسية التي تتولى عملية تنفيذ السياسات، كما يتوقف أيضا عل مدى استجابة شرائح المجتمع لهذه السياسات؛ فبالرغم مما تحدثه هذه الإصلاحات من تحسين في الأداء الاقتصادي - إلا أن لها أثراً قاسياً في الجوانب الاجتماعية ؛ إذ يقوم الإصلاح على تحرير الأسعار والخصخصة، وتحرير التجارة، وإصلاح النظام المالي وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات[٤٠]. ويكمن تحدى الإصلاح الاقتصادي في أنه يؤدي إلى زيادة حدة الفقر، وتضرر الفئات الاجتماعية الفقيرة من السكان بسبب انخفاض الدعم الحكومي للسلع الرئيسة كالغذاء والطاقة؛ مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والتضخم، وانخفاض سعر الصرف للعملة المحلية، وتخفيض الإنفاق العام على التعليم والصحة والإسكان والنقل . وتؤدى جميع تلك السياسات إلى زيادة التفاوت في الدخول. وبالتالي فإن نجاح عملية الإصلاح الاقتصادي يتطلب إيجاد بيئة مؤسسية قادرة على دعم التنمية البشرية، وتوفير آليات لحماية الفئات المتأثرة بنتائج الإصلاح السلبية، وهو ما يطلق عليه شبكة الأمان الاجتماعي، والتي تمثل حزمة متكاملة من تدابير الدعم المؤسسي للفئات المتأثرة[٤١].

بالإضافة إلى ذلك يشمل تحدى الإصلاح الاقتصادي قوانين الاستثمار وإصلاح مؤسسات القضاء، ومنحها الاستقلالية الكاملة لأداء مهامها؛ فقوانين الاستثمار الوطنية في الدول الإفريقية معظمها يتجه صوب جذب المستثمر الأجنبي دون مراعاة لما يترتب على دخوله ؛ حيث يبين استقصاء حديث للاونكتاد أن هنالك ١٠٠ بلدٍ من البلدان النامية بما فيها بلدان إفريقيا - تنظم

الاستثمار من خلال سن قوانين وطنية مكرسة للاستثمار؛ وذلك بتناول مجموعة من القضايا مماثلة لتلك التي تتناولها اتفاقيات الاستثمار الدولية بعد أن تستهل بديباجة، أو فرع يتعلق بالأهداف والنطاق، وأحكام بشأن دخول الاستثمار وتوطينه، ومعاملة المستثمرين وعملياتهم، وتشجيع الاستثمار، وتسوية المنازعات، ولا تحتل قضايا التنمية المستدامة، ولا مسألة تيسير الاستثمار مكانة بارزة حتى الآن في قوانين الاستثمار الوطنية، أو حتى في اتفاقات الاستثمار الدولية [٤٢].

ثالثاً- **تحدي إصلاح نظام الاتفاقات الدولية للاستثمار:** يعدُّ إصلاح نظام الاتفاقات الدولية حتى يعمل لصالح جميع أصحاب المصلحة من التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في أفريقيا؛ فهو نظام لا تحتل قضايا التنمية المستدامة فيه مكانا بارزا؛ وعليه ينبغي أن يتناول إصلاح نظام الاتفاقات الدولية للاستثمار التحديات الآتية [٤٣]:

- صوت الحق في تنظيم الأوضاع سعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فاتفاقيات الاستثمار الدولية تحد من سيادة الأطراف المتعاقدة في مجال رسم السياسات على الصعيد المحلي؛ ولذلك ينبغي أن يكفل نظام الإصلاح ألا تؤدي هذه التحديدات إلى تقييد الأمر المشروع والسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة تقييداً لا موجب له، وتشمل مبادرات الإصلاح تنقيح حدود معايير الحماية الواردة في هذه الاتفاقيات، مثل المعاملة العادلة، ومعاملة الدول الأولي بالرعاية وغيرها .
- إصلاح نظام تسوية منازعات الاستثمار، حيث يعاني نظام التحكيم بين المستثمرين والدول من أزمة مشروعية، وتشمل خيارات الإصلاح تحسين عملية التحكيم، وتقييد إمكانية اللجوء إلى آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وكذلك إضافة عناصر أخرى مثل آلية منع نشوب النزاعات والإجراءات القضائية المحلية، أو الاستعاضة بمحكمة دولية دائمة.
- الترويج للاستثمار وتيسيره؛ إذ تفتقر أغلب الاتفاقات الدولية إلى أحكام فعالة بشأن الترويج للاستثمار وتيسيره، وهي لا تروج له إلا بصورة غير مباشرة عن طريق ما تتيحه من حماية. وتشمل خيارات الإصلاح على التوسع في بعض اتفاقيات الاستثمار الدولية المتعلقة بترويج وتيسير الاستثمار، وتوجيه تدابير الترويج نحو أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى التوسع في أدوات السياسات المحلية .
- ضمان القيام بالاستثمار المسئول؛ إذ يمكن للاستثمار الأجنبي أن يقدم طائفة واسعة من الإسهامات الايجابية في تنمية البلد المضيف، ولكنه يمكن أيضاً أن يؤثر تأثيراً سلبياً في البيئة أو الصحة أو حقوق العمال، وبصورة نمطية لا تحدد اتفاقيات الاستثمار الدولية مسؤوليات على المستثمرين مقابل الحماية التي يتلقونها، وتنطوي خيارات الإصلاح في هذا الصدد على إضافة أحكام تمنع خفض المعايير البيئية أو الاجتماعية، وتنص على وجوب امتثال المستثمرين للقوانين المحلية، وتعزز المسئولية الاجتماعية للشركات.
- تحسين الاتساق النظمي ، في ظل عدم وجود قواعد متعددة الأطراف بشأن الاستثمار تؤدي الطبيعة المفتتة والمتعددة الأوجه لنظام اتفاقيات الاستثمار الدولية إلى حدوث ثغرات، وحالات

تداخل، وعدم اتساق فيما بين هذه الاتفاقات من ناحية وصكوك القانون الدولي الأخرى من ناحية ثانية وبين الاتفاقيات والسياسات المحلية وتهدف خيارات الإصلاح في هذا الصدد إلى إدارة التفاعلات بين اتفاقيات الاستثمار الدولية والقوانين الأخرى إدارة أفضل.

رابعا- تحدى الاستقرار السياسي :

غالبا ما تؤدى حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار، ومن ثم إعاقة النمو الاقتصادي؛ مما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون، أو يخشون من استثمار أموالهم ؛ ولذلك فكلما كان البلد أكثر استقرارا وأمانا في الوقت الحاضر، وفي المستقبل كان تكوين رأس المال أكبر، ولسوء الحظ فإن الأوضاع في كثير من البلدان الأفريقية تعد غير مستقرة؛ حيث تؤدى حالة عدم وجود العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروة إلى احتمالات التغير، وعدم الاستقرار؛ لذا المستثمر الرشيد يتجنب الاستثمار في أصول مادية حقيقة تحت هذه الظروف .كما أن الخوف من استمرار هذه الحالة لا يشجع على دخول المستثمر مما يؤدى إلى حالة من الركود الاقتصادي [٤٤].

تعدُّ التحديات السياسية المتمثلة في الاضطرابات السياسية هي من التحديات الرئيسة التي تواجه الاستثمار الأجنبي في أفريقيا؛ حيث تنتشر الانقلابات العسكرية، والحروب الأهلية، والنزاعات القبلية؛ مما يخلق بيئة طاردة للمستثمر الأجنبي؛ فرأس المال جبان، ولا يستقر إلا حيث يوجد الأمان، ورغم أنه من الممكن القول إن الموقف العام في إفريقيا قد تحرك نحو التحسن في السنوات القريبة- إلا أنه لا يمكن إنكار أن وضع بعض الدول الأفريقية كان دائما يتصف بوجود التحديات السياسية بالمقارنة الرأسية؛ فقد شهدت إفريقيا تغيرات إيجابيه، لكن بالمقارنة الأفقية خاصة عند المقارنة مع أقاليم أخرى من العالم فإن التحديات السياسية التي تواجه إفريقيا قاسية جدا، ويظل الوضع السياسي المضطرب والمتغير - العدو الأكبر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هنا يكمن التحدي الكبير للحكومات الأفريقية في تجنب الحروب الأهلية، واحتواء النعرات القبلية، وتجنب إطالة حالة العصيان والعدوان الخارجي حتى تخلق بيئة مستقرة وآمنة لجذب المستثمر الأجنبي [٤٥].

تعزيز دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية ((رؤية استراتيجية)) :

إن ما قامت به بعض الدول الأفريقية لمواجهة تحديات الاستثمار من تهيئة لبيئتها ومراجعة سياساتها الاقتصادية ونظمها الاستثمارية وسنها لقوانين وتشريعات وأنظمة ولوائح تشجع الاستثمار - جميعها أدت لتيسير شروط الاستثمار، كما أن الشفافية في توفير المعلومات الضرورية للمستثمر، وكسب ثقته وتبسيط الإجراءات، إضافة للإعفاءات من بعض الضرائب الجمركية - كل هذا أدى إلى الهجمة الاستثمارية على إفريقيا من شأن هذا كله أن يؤدى إلى نتائج مدمرة إن لم

تكـن ثمـة محـددات وضوابـط بتوجيـه مسـار تلـك الاسـتثمارات.من التجـارب الدالـة عـلى مـا يمكـن أن يسـببه الاسـتثمار الأجنبـي مـن آثـار مدمـرة لاقتصـادات الـدول الإفريقيـة تأثـر التنميـة مؤخـرا بصـورة سـلبية في بعـض البلـدان الإفريقيـة نتيجـة ارتبـاط اقتصادهـا بالأسـواق الأوربيـة (جنـوب أفريقيـا)؛ فقـد يتسـبب الاسـتثمار في إشـكالات اقتصاديـة كبـيرة في الـدول الإفريقيـة كانهيـار الاقتصـاد، أو انكماشـه في حالـة الانسـحاب المفاجـئ لـرؤوس الأمـوال، أو التركيـز عـلى الاسـتثمارات قصـيرة المـدى. إن تجنـب تلـك المخاطـر لتحقيـق الاسـتفادة القصـوى مـن الاسـتثمار الأجنبـي يتطلـب إسـتراتيجية شـاملة وسياسـات راشـدة توجـه تدفقاتـه؛ وذلـك مـن خـلال الآتي :

أولاً- وضع محددات وشروط أساسية للاستثمارات الأجنبية تتمثل في الآتي :

١. التعـاون بـين الـدول الإفريقيـة كمجموعـة واحـدة يُتنسـق بينهـا مـن خـلال اسـتراتيجية تنمويـة متوازنـة ومتكاملـة للقـارة عـبر مؤسسـاتها القاريـة كمفوضيـة الاتحـاد الإفريقـي .

٢. ربـط الاسـتثمارات الأجنبيـة بخطـط التنميـة المحليـة للاسـتفادة منهـا كمـوارد تنمويـة، وربطهـا بالاسـتثمارات المحليـة .

٣. مشاركة الاستثمارات الأجنبية في تنمية رأس المال البشرى .

٤. المسـاهمة في تحقيـق الجانـب الأمنـي للمجتمعـات الإفريقيـة كالتعـاون في حـل المشـكلات المزمنـة كالفقـر، والبطالـة، والصحـة .

٥. توريث وتوطين الخبرة والتجربة والتقنية، وبناء وتطوير المؤسسات المحلية.

٦. وضـع الموازنـة السـليمة لتدفقـات رؤوس الأمـوال الأجنبيـة بالنسـبة للناتـج القومـي؛ تجنبـاً لتعـرض اقتصاديـات الـدول الإفريقيـة للانهيـار في حـال انسـحاب هـذه الأمـوال عنـد ظهـور أي بـوادر لعـدم الاسـتقرار، مـع التركيـز عـلى الاسـتثمارات طويلـة الأجـل .

٧. تشـجيع إقامـة المشـاريع المشـتركة بـين المسـتثمرين المحلـين والأجانـب؛ مـما يعـزز مـن نقـل التكنولوجيـا، ويقـوي تأثـير الاسـتثمار الأجنبـي في الاقتصـاد المحـلى. وتـدل الدراسـات الحديثـة للاسـتثمار في إفريقيـا أن المشـاريع المشـتركة تكـون أكـبر، وتسـتخدم عـدداً أكـبر مـن العـمال، وتكـون أكـثر إنتاجيـة مقارنـة بالـشركات المملوكـة لأجانـب بالكامـل .

٨. إقامـة منطقـة اسـتثمارية إفريقيـة، ويرتبـط هـذا بفكـرة التكامـل الإقليمـي؛ فالـدول الإفريقيـة مـن حيـث الاسـتثمار البينـي ليـس لهـا تجـارب مـع بعضهـا البعـض .

٩. أن يرتبـط الاسـتثمار الأجنبـي بالاسـتثمار في البنيـة التحتيـة وتهيئتهـا، أو عـلى الأقـل المشـاركة في اسـتثمارات البنيـة التحتيـة، ولعـل الاسـتثمارات الأجنبيـة في بعـض الـدول الإفريقيـة بـدأت تسـهم في دعـم وتطويـر البنيـة التحتيـة، وإن كان ذلـك بصـورة بسـيطة، وهنـا أيضـا تظهـر أهميـة الاسـتثمارات البينيـة الإفريقيـة؛ حيـث يمكـن لـدول الشـمال الإفريقـي التـي تتسـم ببنيـة تحتيـة جاذبـة للاسـتثمار أن تعمـل عـلى دعـم وتطويـر البنيـة التحتيـة في الـدول الإفريقيـة الأخـرى؛ وذلـك

مـن خـلال الاسـتثمار فيهـا .

ثانياً- الاستفادة من تجارب الدول الآسيوية في الاستثمار:

الـدور الكبـير الـذي لعبتـه الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة في تحقيـق التنميـة الاقتصاديـة في بعـض مناطـق آسـيا - يحتـم محاولـة الاسـتفادة مـن تلـك التجـارب سـواء كانـت التجـارب الكلاسـيكية، مثـل كوريـا، وسـنغافورة، أو تجـارب الـدول حديثـة التصنيـع مثـل الصـين؛ فقـد كانـت تجربـة كوريـا الجنوبيـة في الاسـتثمار براغماتيـة تقـوم عـلى تشـجيع الاسـتثمار حينـا، وتقييـدهً أحيانـا وفقـا لمصلحـة الاقتصـاد الكـوري؛ حيـث لعبـت السياسـات الحكوميـة دورا مهـماً وحاسـماً تجـاه تدفقـات رؤوس الأمـوال؛ إذ كان لكوريـا قانـونٌ اسـتثماريٌ مـرنٌ يحفـز الاسـتثمارات الأجنبيـة، مثـل قانـون ١٩٦٠ القائـم عـلى التحفيـزات، ثـم قانـون ١٩٧٣ الـذي يحـوى المزيـد مـن القواعـد الصارمـة والتـي مـن أهمهـا اعتبـار مشروعـات الاسـتثمارات الأجنبـي غـير مرحـب بهـا إذا كان هدفهـا الربحيـة مـن اسـتغلال الأرض، أو المضاربـة في العقـارات، أو إذا كانـت تنافـس الـشركات المحليـة في الأسـواق الدوليـة. كذلـك إجبـار السياسـات الحكوميـة المشـاركة المحليـة بنسـبة تفـوق ال ٥٠٪ في بعـض المشروعـات مثـل المشروعـات كثيفـة العمالـة وذات التشـغيل المحـدود للخامـات والسـلع الأوليـة المعتمـدة عـلى قاعـدة المـوارد المحليـة (والموجهـة) للأسـواق المحليـة . وعندمـا أصبـح صانعـوا السياسـة عـلى ثقـة مـن أداء الاقتصـاد الكـوري - سُـعِيَ لجـذب (التقانـة كثيفـة رأس المـال)؛ مـما أدى إلى تسـاهل الحكومـة في سياسـاتها تجـاه الاسـتثمارات الأجنبيـة؛ إذ قامـت بتعديـل قانـون عـام ١٩٧٣م ليصبـح أكـثر مرونـة وسـهولة في الموافقـة عـلى مشروعـات الاسـتثمار الأجنبـي عـام ١٩٨٤م .

يلاحـظ مـن التجربـة الكوريـة أنهـا تقـدم معالجـة للاقتصـاد، وتطـور قوانينهـا وفقـا لذلـك، ويمكـن وصفهـا بتجربـة الاسـتثمار الرشـيد .

ثالثا - التحرر من التركيز القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة :

يميـل التركيـز القطاعـي للاسـتثمارات الأجنبيـة في القطاعـات (الاسـتخراجية) مثـل النفـط، والمعـادن، بالرغـم مـن دخـول مجـالات الاتصـال سـمة أساسـية للاسـتثمارات الأجنبيـة في إفريقيـا . بالرغـم مـن أن القـارة مليئـة بالفـرص الاسـتثمارية الأخـرى، مثـل الاسـتثمار في المجـال الزراعـي؛ فينبغـي للقـارة الأفريقيـة العمـل عـلى جعـل الاسـتثمار الزراعـي جاذبـاً، حيـث تتمتـع إفريقيـا بإمكانـات هائلـة في مجـال الزراعـة تؤهلهـا لأن تكـون سـلة غـذاء العـالم؛ فهـي تشـتهر بمواردهـا المائيـة، وتتعـدد مناخاتهـا، واتسـاع رقعتهـا الجغرافيـة، وتنـوع أقاليمهـا المناخيـة وأنـواع ومسـتويات مختلفـة مـن التربـة ، كـما تقـدر مسـاحة أراضيهـا الزراعيـة الصالحـة للزراعـة بحـوالي ٣٥٪ مـن إجـمالي مسـاحة القـارة تسـتغل منهـا ٧٪ فقـط في الزراعـة .

إن الاسـتثمار في المجـال الزراعـي يعـد مـن أفضـل الخيـارات التي تقدمهـا إفريقيا للمسـتثمرين الأجانـب؛ وذلـك مـن أجـل المسـاهمة في تحقيـق النمـو الاقتصادي والأمـن الغـذائي في أفريقيا.

الخاتمة :

ما تم عرضه في هذه الورقة هو محاولة لتحليل تحديات الاستثمار والتنمية في إفريقيا، وقد رُكِز على الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ نتيجة لدورها المتزايد في الاقتصاد العالمي، والدور الكبير الذي تقدمه في بعض التجارب الإنمائية، رغم أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتصدر قائمة الاستثمارات الداخلة إلى أفريقيا، إلا أنها شديدة التركيز قطاعيا وجغرافيا. تحديات متعددة واجهت هذه الاستثمارات؛ مما حجم من دورها في دعم عمليات التنمية الاقتصادية في الكثير من البلدان الأفريقية، تمثلت أهم تلك التحديات في البنية التحتية والإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى التشريعات المحلية والدولية للاستثمار، واخطر التحديات هو المتمثل في عدم الاستقرار السياسي ، والاضطرابات الأمنية التي تعدُّ طاردة للمستثمر الأجنبي .

استدعى الوصف أعلاه محاولة صياغة رؤية استراتيجية تعزز من دور الاستثمارات الأجنبية في دعم التنمية في إفريقيا، تمثلت محاورها في توفير بعض متطلبات والشروط، بالإضافة إلى مواجهة تحدى التركيز القطاعي، ومحاولة الاستفادة من تجارب الاستثمار في بعض الدول الآسيوية .

النتائج:

١. دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم التنمية في إفريقيا محدود؛ وذلك نتيجة للتحديات المختلفة التي تواجه تلك الاستثمارات.
٢. ضعف البنية التحتية في إفريقيا يمثل تحديا كبيراً للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا.
٣. صعوبة عمليات الإصلاح الاقتصادي في إفريقيا - تعدُّ من أكبر التحديات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
٤. الجوانب التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا لا تحقق الفائدة القصوى من الاستثمار.
٥. الانفلاتات الأمنية، وعدم الاستقرار السياسي في إفريقيا - تخلق بيئة غير جاذبة للاستثمار.

التوصيات :

- ضرورة العمل على تطوير البنية التحتية في أفريقيا، والاستفادة في ذلك من تجارب دول شمال إفريقيا في تطوير البنية التحتية لتهيئة البلدان الإفريقية .
- الاستمرار في عمليات الإصلاح الاقتصادي بالرغم من الآثار السلبية الكثيرة المترتبة عليها؛ على أن تتبعه إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي .
- ضرورة مراجعة جوانب وتشريعات الاستثمار الوطنية بما يحقق الفائدة القصوى من الاستثمار.
- محاولة خلق بيئة آمنة، ومستقرة من خلال احتواء النعرات القبلية .

الهوامش :

١) أشرف السيد حامد الاستثمار الأجنبي المباشر ، دار الفكر الجامعي ط ١ ، ٢٠١٣ ، ص ١٧.

٢) علي عبد الرحمن مصطفى ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ب.ت.ب ء - ب ت ص ١٧ - ١٨.

٣) بيرى نورة محددات الاستثمار الأجنبي ـ **دار** التعليم الجامعي بيروت / ٢٠٠٣ ، ص ٤-٥ .

٤) المصدر نفسه ، ص ٥- ٦ .

٥) المصدر نفسه ، ص ٧ .

٦) عمر بن قيحان المرزوقي، دور الاستثمارات العالمية الأجنبية في التنمية ، بيروت ص ١٤ .

٧) تشام فاروق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدون ص ١٥.

٨) مروان شموط وكنجو عبود ، أسس الاستثمار ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ١٠٠.

٩) الفاتح محمد عثمان مختار ، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان الخرطوم ص ٢٣ .

١٠) الفاتح محمد عثمان مختار مصدر سابق . ص ٢٢ .

١١) عدنان زناتى صالح ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الدول النامية (الصينية) - بيروت ص ٣٦٦ .

١٢) المصدر نفسه ، ص ٣٦٧ .

١٣) على عبد الرحمن مصطفى مصدر سابق ، ص ٨٢.

١٤) محمد محمد البناء ، سبل زيادة جاذبية الدول الأفريقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في / التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا تحرير محمود أبو العينين ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية)).

١٥) إعتدال محمد أحمد الأمين ، استراتيجيات التنمية الاقتصادية في شرق آسيا وإمكانية تطبيقها في بعض الدول الأفريقية رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الزعيم الأزهري ، كليه العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١ ـ ص ١٧١.

١٦) محمد محمد البناء ـ مصدر سابق ، ص ١٤١.

17) unctad world lnvestment Report FD politice for Development UN , New york 2003 . p 1010.

١٨) تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩.

١٩) تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير لعام ١٩٩٤ ، ص ٧٥.

٢٠) محمد محمد البنا ، مصدر سابق ص ١٣٥.

٢١) تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٣ ، مصدر سابق ص ٢٤٨ - ٢٥٠.

٢٢) محمد محمد البنا مصدر سابق، ص ١٣٧.
٢٣) تقرير صادر من مؤسسة ، اريشن اند يونغ.
٢٤) عبد الرحمن صبري ، آفاق الاستثمار في إفريقيا ، (الإمارات : مركز ذالد للكشف والمتابعة ، عددت تاريخ ، ص ٢٣ .
٢٥) المصدر نفسه ص ٢٣ .
٢٦) الأمم المتحدة مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية (٢٦-٢٨) طوكيو ٢٠١٣.
٢٧) المصدر نفسه .
٢٨) المصدر نفسه .
٢٩) تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣.
٣٠) المصدر نفسه.
٣١) ماجد الجميل ، ٥٩ مليار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا خلال ٢٠١٦ ، صحيفة العرب الاقتصادية الدولية ٥ أغسطس ٢٠١٧.
٣٢) المصدر نفسه.
٣٣) أميرة الركابي مصر تانى أكبر وجهة للاستثمار في إفريقيا صحيفة البوابة الالكترونية ٢٦ مارس ٢٠١٨.
٣٤))٣٤) الأونكتاد تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣.
٣٥) منال لطفي صحيفة الأهرام ، فبراير ٢٠١٦ ، العدد ٤٧١٩٤.
٣٦) محمد عاشور التنمية التحتية والتنمية في إفريقيا حقائق وملاحظات على الرابط sudanvoice.com
٣٧) المصدر نفسه .
٣٨) الأمم المتحدة، تقرير لجنة الأمم المتحدة الأفريقية .
٣٩) نقلا عن محمد عاشور ، مصدر سابق.
٤٠) البنك الدولي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية على الرابط www.a;bankad-awli.orh-13-4-2-13.
٤١) رضا عبد الحكيم إسماعيل ، الاقتصاد المبنى على تكنولوجيا المعلومات .
٤٢) محمد عاشور ، مرجع سابق.
٤٣) المصدر نفسه .
٤٤) موسوعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة الإصلاح الاقتصادي في البلدات النامية وإعادة الجدولة ، ٢٠١٢ على الرابط lqtissad.blogspot.com
٤٥) بتاريخ ٢٤ ابريل ٢٠١٨
٤٦) عدنان فرحات الجوارني الإصلاح الاقتصادي في العراق الحوار المتمدن النسخة الالكترونية ٢٠١١.

٤٧) الأونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧ الاستثمار والاقتصاد الرقمي ص ٢٦ .

٤٨) الأونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٦ ، إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي ، ص ٣١ و ٣٢ .

٤٩) سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي ، مقدمه في اقتصاديات التنمية ، العراق دار الكتاب للطباعة ، ١٩٨٨ ص ٤٢ .

٥٠) المصدر نفسه ص ٤٣ .

٥١) محمد المختار الاستثمار في إفريقيا أمال وتحديات ، مجلة قراءات أفريقية ، النسخة الكترونية بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٠.

٥٢) محمود عبد الفضيل ، العرب والتجربة الأسيوية الدروس المستفادة بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠ ، ص ٦٦ .

٥٣) مدحت أيوب ، الاتجاهات الحديثة في السياسات الكورية المعاصرة في : السياسة العامة الكورية تحرير كمال المنوفلي (القاهرة مركز الدراسات الآسيوية ٢٠٠٦ ، ص ٤٢).

٥٤) محمد المختار مرجع سابق ،ص٤٤.